جامعة محمد بوضياف -المسيلة-

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مخبر استراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر

الملتقى الوطني حول:

أهمية التسويق الدولي قي تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختراق الأسواق الدولية

يوم 01 جوان 2023

استمارة المشاركة

الاسم واللقب: **حمـــزة فيشـــــوش** الاسم والقب: **محمد بن حوحو** الاسم واللقب: **عصام بوبعاية** الرتبة: **أستاذ محاضر أ** الرتبة: **أستاذ محاضر أ** الرتبة: **طالب دكتوراه**

الوظيفة: **أستاذ باحث** الوظيفة: **أستاذ باحث**

مؤسسة الانتماء: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

البريد الالكتروني: hamza.fichouche@univ-msila.dz

رقم الهاتف: 0776.25.88.57

عنوان المداخلة: المنظومة القانونية والمؤسسية لترقية المؤسسات ص وم وعراقيلها في الجزائر

محور المداخلة: القوانين والتشريعات الحكومية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لغزو الأسواق الدولية

الملخص:

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً في الجزائر، بصفتها تساهم في النمو الاقتصادي الوطني وتخلق فرصاً للعمل، وتنجح في الاستمرار والنمو بفضل قدرتها على التكيف والتوصل إلى طرائق مبتكرة في الإنتاج والتسويق.

وقد شهد قطاع المؤسسات ص وم في الجزائر تحولات جذرية ترافقت مع التحولات الاقتصادية التي عاشتها الجزائر، بدءًا من مرحلة الاقتصاد الموجه القائم على التوجه الاشتراكي إلى غاية دخول الجزائر في مرحلة اقتصاد السوق.

وتواجه تحديات خطيرة، نتيجة ما برز من تطوّرات إقليمية ودولية، وما شهدته الأسواق المحلية والدولية مؤخراً من التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتعاظم في المنافسة مما يجعلها تواجه صعوبات كبيرة في التكيّف مع العولمة، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

Abstract:

Small and medium-sized industrial enterprises play an important role in Algeria, as they contribute to the national economic growth and create job opportunities, and succeed in continuing and growing thanks to their ability to adapt and to reach innovative methods of production and marketing.

The sector of institutions witnessed fast in Algeria radical transformations that coincided with the economic transformations that Algeria experienced, starting from the stage of the command economy based on the socialist orientation until Algeria entered the stage of the market economy.

It faces serious challenges, as a result of what has emerged from regional and international developments, and what the local and international markets have witnessed recently in terms of regional economic blocs and an increase in competition, which makes it face great difficulties in adapting to globalization, the reality of small and medium enterprises in Algeria.

تمهيد:

إن إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يتضح أكثر من خلال عرض خصائصها ومميزاتها، فهي تتميّز بمجموعة من الخصائص تميّزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى، وتجعلها قادرة على منافسة المؤسسات الكبيرة، كما تجعل منها خيارا اقتصاديا واستراتيجيا جيدًا.

وتعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم التنظيمات التي يُعتمد عليها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لما تتميز به من ديناميكية ومرونة، وتكمن أهميتها في الخصائص التي تتميز بها لاسيما صغر حجمها وقدرتها على الانتشار، مما يجعلها قادرة على تحقيق الثروة

والمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في الناتج الإجمالي المحلي وما توفره من مناصب شغل.

وتكمن فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في التطور الاقتصادي والاجتماعي وقدرتها على تحقيق الثروة، لذا فإننا سنتعرض في هذه الورقة البحثية للمنظومة القانونية والمؤسسية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهم المشاكل والمعوقات التي تعترض سبل ترقيتها.

تلعب الأسواق الدولية دورا مهما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها فرصة تسويقية جذَّابة وميدان لقطاعات سوقية جديدة يمكن أن تحقق من خلالها هاته المؤسسات توسعا وانتشارا ونموا ومن ثم زيادة تنافسيتها وأرباحها. إن ترقية المؤسسات ص وم في الجزائر يتطلب وجود منظومة قانونية ومؤسسية قوية تدعم ذلك خاصة ما يتعلق منها بنشاط التصدير والاستيراد في ضل التوجه الجديد للدولة في السنوات الأخيرة للتخلص من اقتصاد الريع وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ماهي أهم الجهود القانونية والمؤسسيَّة التي قامت بها الجزائر لترقية المؤسسات ص وم وماهي أهم العراقيل التي تواجهها؟

المحور الأول: المنظومة القانونية والمؤسسية لترقية المؤسسات ص وم في الجزائر

في إطار سعي الجزائر إلى ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت بإنشاء منظومة قانونية ومؤسسية تهدف إلى تنمية وحماية هذا القطاع الحساس في إطار قانوني ومؤسسي لترقيتها.

1- الإطار القانوني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-1- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم17-02: (الجريدة الرسمية، 2017) حسب المادة 5 من القانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438الموافق لـ 10 يناير 2017. تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات:

- ✓ تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصًا،
- ✓ لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربع ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01) دينار جزائري،
- ✓ تستوفي معيار الاستقلالية كما هو محدد في النقطة (03) (معيار الاستقلالية يعني أن كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات ص وم).

1-2- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص و م: يعتبر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص و م منعرجا حاسما في تاريخ هذا القطاع، حيث تحدّد من خلاله الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه المؤسسات ص و م، وكذا آليات وأدوات ترقيّتها ودعمها، حيث جاء هذا القانون ليعطيّ حلولا للعديد من الإشكاليات التي يعاني منها قطاع المؤسسات ص وم، وذلك بوضعه لمجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم المؤسسات ص و م وترقيتها، إذ أنّ الهدف

من القانون هو تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر، والمساهمة في تحرير المبادرات الخاصة **(الجريدة الرسمية، 2001)** .

وينتظر على المدى المتوسط، إنشاء حوالي 600000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، ممّا يسمح بخلق 06 ملايين منصب شغل على مدى 10 سنوات، غير أنّ هذا الهدف الطموح يبقى مرهونا بتوفير المناخ المناسب لإنشاء مثل هذه المؤسسات.

1-3- قانون تطوير الاستثمار: صدر هذا القانون في شهر أوت 2001، والذي جاء كمراجعة عميقة لقانون الاستثمار الصادر عام 1993، وكمّل بذلك النقائص التي كانت تعتريه، والهدف من هذا القانون هو إعادة تشكيل شبكة الاستثمار وتحسين المحيط الإداري والقانوني **(الجريدة الرسمية، 2001).**

2- الإطار المؤسسي لترقية المؤسسات ص وم: في إطار سعي الجزائر إلى تطوير قطاع المؤسسات ص وم، قامت بإنشاء وزارة تتكفّل بكلّ ما يخصّ المؤسسات ص وم، ولهذا فقد وضعت إستراتيجية تمكّنها من معالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه ترقية المؤسسات ص وم، ولعلّ ما حقّقته على الصعيد القانوني يعدّ أكبر دليل على ذلك، حيث أنّ النص التشريعي يمثّل مؤشرا قويا على إرادة الإصلاح والتغيير في البلاد.

أنشأت وزارة المؤسسات ص وم، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/211 المؤرّخ في 18 يوليو 1994 والتي حدّدت أهدافها، بداية بترقية المؤسسات ص وم، ثمّ وسّعت صلاحياتها طبقا للمرسوم 2000/190 المؤرخ في 11يوليو2000 والذي يحدّد مهام وزارة المؤسسات ص وم، كما يلي **(الجريدة الرسمية، 2000، صفحة 10):**

- حماية طاقات المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها؛
- ترقية الاستثمارات المنشأة والموسّعة والمطوّرة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية استثمارات الشراكة ضمن قطاع المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية وسائل تمويل المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية المناولة؛
- التعاون الدولي والإقليمي والجهوي في هذا المجال؛
- تحسين فرص الاستفادة من العقّار الموجه لنشاطات الإنتاج والخدمات؛
- إعداد الدراسات القانونية لتنظيم القطاع؛
- إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية هذا القطاع؛
- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛

- تجهيز المنظومات الإعلامية لمتابعة نشاطات هذا القطاع ونشر المعلومات الاقتصادية؛

- تنسيق النشاطات مع الولايات والفضاءات الوسيطية؛

-ترقية التشاور مع الحركة الجمعوية للمؤسسات ص وم.

كما قامت الجزائر بإنشاء عدة هيئات ومؤسسات نذكر من بينها:

2-2- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار والتشاور بين المؤسسات ص وم والجمعيات المهنية من جهة، والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى، وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومن مهامه **(الجريدة الرسمية، 2003، صفحة 22):**

-ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات وإستراتيجيات لتطوير القطاع؛

-تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية.

2-3- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ : وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، وقد أنشئت سنة 1996 ولها فروع جهوية، وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة، وتقدم الوكالة مساعدات هامة للمؤسسات المصغرة سواء في مجال التمويل أو في ميدان الإعانات المستمرة خلال فترة إنشاء المشروع وفي مرحلة الاستغلال. ومن بين أهداف الوكالة نذكر ما يلي:

- تدعيم وتقديم الاستشارة، ومرافقة الشباب في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛

- تبليغ الشباب المستفيدين من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛

- القيام بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع؛

- توفير كافة المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والقانوني والتنظيمي والتقني تحت تصرف الشباب والمتعلقة بممارسة أنشطتهم؛

- دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تطور المشروعات المصغرة: منذ انطلاق نشاطات الدعم والتوجيه للوكالة اعتبارا من أواسط سنة 1997 وحتى نهاية سنة 2001 تلقت الوكالة حوالي 146 ألف مشروع مصغر يتوقع أن تستقطب 416 ألف وظيفة، وقد سلمت خلال نفس الفترة 130 ألف شهادة تأهيل لأصحاب المشاريع المصغرة، ووافقت البنوك على تمويل

حوالي 44 ألف مشروع بغلاف مالي قدره 52 مليار دينار ضمن تقديرات لمخصصات استثمارية تصل إلى 81 مليار دينار بمناصب شغل تفوق 109 ألف منصب عمل ، وبلغت الجهود الفعلية للاستثمارات المنجزة حوالي 63 مليار دينار جزائري خلال الفترة 97-2001، وعدد المشاريع الممولة 38 ألف مشروع مصغر ومناصب شغل فعلية بلغت 107 ألف منصب شغل **(المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2002، صفحة 32)**، وقد بلغ عدد المؤسسات المصغرة الممولة في إطار الوكالة لسنة (2005) 69633 تشغل 196123 عامل **(www.pmeart-dz.org.fr).**

2-4- وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI) والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI)

- وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI): أنشئت كهيئة حكومية بموجب قانون الاستثمار الصادر في 1993 بهدف مساعدة أصحاب المشاريع في إقامة استثماراتهم من خلال إنشاء شباك موحد يضم الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات وإقامة المشروعات، وذلك بغية تقليص أجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشروعات بحيث لا تتجاوز 60 يوما، ونتيجة للصعوبات والعراقيل التي واجهت عمل الوكالة تم استبدالها بالوكالة الوطنية للاستثمار ANDIفي سنة 2001.

- الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI): نظرا لبعض الصعوبات التي تتعرض أصحاب المشاريع الاستثمارية ومن أجل تجاوزها ومحاولة استقطاب وتوطين الاستثمارات الوطنية والأجنبية فقد أنشئت الدولة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات سنة 2001 بموجب المرسوم رقم 03/01 المتعلق بتنمية الاستثمار، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهدف لتقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوما، بدلا من 60 يوما في الوكالة السابقة التي حلت محلها، وقد أوكلت إلى الوكالة المهام التالية **(الجريدة الرسمية، 2001، صفحة 7)** :

- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات؛

- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمر بين الوطنيين والأجانب؛

-تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار؛

-منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار؛

- تسيير صندوق دعم الاستثمارات؛

-ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار؛

- وقد بلغت حصيلة المشاريع المصرح بها في إطار الوكالة لسنة (2005) 2255 مشروع تشغل حوالي 78951 عامل **(www.pmeart-dz.org.fr).**

2-5- لجان دعم وترقية الاستثمارات المحلية (CALPI): أنشئت سنة 1994 وهي لجان مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة المشروعات وتقدم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وحسب معطيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية فقد بلغت المشاريع التي صادقت عليها وخصصت لها قطع أراضي منذ سنة 1994 إلى غاية سبتمبر 1999 حوالي 13000 مشروع يتوقع أن تستقطب حوالي 311 ألف عامل بعد إنجازها موزعة على معظم الفروع بالقطاعات الاقتصادية، وقد كان توزيع تلك التي أنجزت فعلا في نهاية 1999 حوالي 500 مشروع **(صالحي، 2004، صفحة 21)**.

2-6- صندوق ضمان القروض للمؤسسات ص وم:FGAR وهو مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشئت سنة 2002 ويسير من طرف مجلس إدارة يكون من ممثلي بعض الوزارات وممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، ومن بين أهم وظائفه نذكر **(العشاب، 2003، صفحة 14)**:

-توفير الضمانات الضرورية للمؤسسات ص وم للحصول على القروض البنكية؛

- تحويل دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض المقدمة؛

- وقد بلغ مجموع قيمة الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق للمؤسسات ص وم الى غاية 2005/12/31 حوالي 1637 مليون دينار، حيث بلغ معدل ضمان القروض 45% **(www.pmeart-dz.org.fr)**.

2-7- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: وهي منظومة جديدة للفرض المصغر دخلت حيز التطبيق خلال سنة 2004 وتتولى هذه الوكالة الإشراف على صندوق الضمان التعاضدي للقرض المصغر والذي يعتبر آلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية للمستفيدين من القروض المصغرة.

2-8- بورصات المناولة والشراكة: وهي جمعيات ذات منفعة عامة في خدمة القطاع الاقتصادي تم إنشاؤها عام 1991 وتتكون من المؤسسات العمومية والخاصة ومن مهامها **(صالحي، 2004، صفحة 22)**:

-إحصاء الطاقات الحقيقة للمؤسسات الصناعية لغرض إنشاء دليل مستوى لطاقات المناولة؛

-ربط العلاقات بين عروض وطلبات المناولة وإنشاء فضاء للوساطة المهنية؛

- تشجيع الاستخدام الأمثل للقدرات الإنتاجية للصناعات المحلية؛

- إعلام المؤسسات وتزويدها بالوثائق المناسبة؛

- تقديم المساعدات الاستشارية والمعلومات اللازمة للمؤسسات؛

-المساهمة في أعمال تكثيف النسيج الصناعي بتشجيع إنشاء مؤسسات وصناعات صغيرة ومتوسطة جديدة في ميدان المناولة؛

-ترقية المناولة والشراكة على المستوى الجهوي والوطني والعالمي؛

-تنظيم الملتقيات واللقاءات حول مواضيع المناولة؛

-تمكين المؤسسات الجزائرية من الاشتراك في المعارض؛

-وتوجد حاليا أربع بورصات جهوية للمقاولة من الباطن والشراكة في الجزائر ووهران وقسنطينة وغرداية.

المحور الثاني: معوقات تنمية المؤسسات ص وم في الجزائر

تشكّل تنمية المؤسسات ص وم أحد أهم أولويات الجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق، لذا أصبح من الضروري تشخيص قطاع المؤسسات ص وم والمعوقات التي تقف في سبيل تنميته، وفي هذا الإطار نحاول إبراز معوّقات تنمية المؤسسات ص وم سواء كانت ناتجة عن المحيط القانوني أو المالي أو مشاكل العقار الصناعي، ويمكن تلخيص أهم هذه المعوقات والمشاكل فيما يلي **(بوقنة، 2003، صفحة 06)**:

1- المعوقات المرتبطة بسوق العمل: ونذكر من بينها:

- نقص المسيرين الإداريين، الإطارات الكفؤة، التقنيين المؤهلين؛

- عدم ملائمة التكوين الخاص بالوسائل التقنية المتطورة في مجال تسيير اقتصاد السوق (إدارة الأعمال، تسيير الإنتاج والنوعية، التسويق، التصدير، الموارد البشرية)؛

- نقص الاستثمار في مجال التكوين.

2- المعوقات المرتبطة بمصادر المعلومات: ومن بينها نذكر ما يلي:

- النقص الفادح في المعلومات الاقتصادية المرتبطة بالأسواق والمؤسسات والأنظمة والقوانين؛

- ضعف إن لم نقل انعدام استعمال الانترنت.

3- المعوقات المتعلقة بالإدارة والمنشآت العمومية: ومن بينها:

- عدم ملائمة الإدارة العمومية لعالم الأعمال، ثقل وتكلفة الإجراءات، طول المدّة ترجمة مختلفة للقوانين والقواعد، غياب الاتصال؛

- ضعف وبيروقراطية الجهات الإدارية، وبطيء وتعقد الإجراءات؛

- ضعف نوعية المنشآت، والهياكل القاعدية.

4- المعوقات القانونية والتشريعية: وتتمثل في:

- نظام قضائي غير موافق لاقتصاد السوق رغم أهمية الإصلاحات الاقتصادية؛

- ضعف الإدارة القانونية، نقص الوسائل والتكوين في هذا المجال؛

- إجراءات طويلة ومكلّفة ونتائج غير مؤكّدة؛

- ضعف استعمال الطرق البديلة في حلّ النزاعات.

5- المعوقات المالية: ونذكر من بينها:

- نظام مالي غير ملائم لاقتصاد السوق؛

- معايير الوصول إلى البنوك غير مكيّفة بسبب إجحاف الضمانات المطلوبة؛

- ضعف الموارد التمويلية الأخرى؛

- إجراءات طويلة لتعويض الشيكات، وفي الموافقة على القروض.

6- المعوقات المرتبطة بالعقار: وتمثل في:

- كبر حجم الطلب مقارنة بما هو متاح؛

- عدم استغلال مناطق عقّارية كثيرة (صعوبة الحصول على حقوق الملكيّة، سوء التسيير، الافتقار إلى أبسط شروط الاستثمار مثل: الكهرباء، الماء، الغاز)؛

- لا يوجد سوق عقاري حقيقي (سوق عمومي إداري موجّه، سوق خاص حرّ)؛

- كثرة المتدخّلين العاملين في تسيير القطاعات؛

- منشآت في حالة سيئة تعاني من سوء التسيير.

7-المعوقات المرتبطة بالمنافسة: ونذكر منها:

- منافسة غير نزيهة في عدة قطاعات، ولا وجود لتقييم في حجم المنافسة؛

- منافسة غير نزيهة للمستوردين الذين يعملون على التخلّص من حدود التعريفات الجمركية؛

- منافسة المؤسسة العمومية أقل قوّة بسبب انحطاطها، حيث أنّ هذا الوضع من المؤسسات يحتوي على امتيازات بالنسبة للسوق العام.

8- معوقات مرتبطة بالمحيط الاقتصادي الكلي: وتتمثل في:

- استقرار المحيط الاقتصادي الكلي، مع عدم الاستقرار الهيكلي لأسعار البترول؛

- تأخر في تسوية وضبط الاقتصاد الجزئي، خاصة فيما يتعلّق بعمليات الخوصصة وتكوين الإدارة العمومية.

خاتمة:

تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية استراتيجية في اقتصاديات الدول؛ فدعم وتشجيع تنمية هذه المؤسسات يعزز قدراتها التنافسية خاصة في ظل العولمة وانفتاح الأسواق الدولية على بعضها وازدياد حدة المنافسة كونها بديل جيّد وفعال للمؤسسات الكبيرة في الكثير من الأحيان، ويجعلها تساهم بشكل اكبر في عملية التنمية الاقتصادية، ويرتبط تشجيع وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أساسي بالنواحي القانونية والمؤسسية المتعلق بها كما يرتبط بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي، وخصوصا سياسات التمويل والدعم.

لقد بذلت الدولة الجزائرية ولاتزال الكثير من الجهود القانونية وأنشأت العديد من المؤسسات لترقية المؤسسات ص و م وترتب عن ذلك الكثير من النتائج الإيجابية على غرار التزايد الكبير في عدد هذه المؤسسات وتنوعها وتطور نشاطها ودخولها مجال التسويق الدولي. لكن في نفس الوقت تبقى هناك بطبيعة الحال بعض النقائص. فمما يلاحظ في الجزائر وعلى غرار باقي الدول النامية هو غياب سياسات واستراتيجيات وطنية واضحة وفعالة لتنمية هذا القطاع الحساس، بالإضافة إلى ضعف التنسيق والتعاون بين المنظومات والمؤسسات المالية من جهة وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى.

المراجع:

www.pmeart-dz.org.fr. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من www.pmeart-dz.org.fr/ document/. doc.pdf.

الجريدة الرسمية. (2000). *المرسوم التنفيذي رقم2000/190 المتضمن تحديد صلاحيات وزارة المؤسسات والصناعات ص وم*. المرسوم التنفيذي، الجزائر.

الجريدة الرسمية. (2001). *الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار*. المتعلق بتطوير الاستثمار، الجزائر.

الجريدة الرسمية. (2001). *الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار*. أمر، الجزائر.

الجريدة الرسمية. (2001). *القانون رقم 18/01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص وم* . القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر.

الجريدة الرسمية. (2003). *المرسوم التنفيذي رقم 78/03 المتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*. المرسوم التنفيذي، الجزائر.

الجريدة الرسمية. (2017). *القانون رقم 17-02 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10 يناير 2017*. الجريدة الرسمية. تم الاسترداد من https://www.industrie.gov.dz/storage/documents/pdf/17-02.pdf

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (2002). *تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات ص وم في الجزائر*. تقرير، الجزائر.

صالح صالحي. (2004). أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري. *ندوة حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي : الإشكاليات وآفاق التنمية* . مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

عبد الفتاح بوقنة. (2003). مشروع إستراتيجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، *مجلة فضاءات، 02*(02).

يوسف العشاب. (2003). ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: آلية لتدعيم التمويل. *مجلة فضاءات، 02*(02).